



## مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة

د: فتحي رمضان السني

كلية العلوم الصحية غريان . جامعة غريان

fathialzwali@gmail.com

### الملخص

يهدف هذا البحث إلى استكشاف العلاقة التفاعلية بين مؤسسات التعليم العالي والتنمية المستدامة في السياق الليبي. انطلاقاً من وجود علاقة إيجابية قوية بين هذين المتغيرين، ويسعى البحث إلى تحليل العوامل المؤثرة في هذه العلاقة وتحديد التحديات والفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة.

أستند البحث إلى استعراض شامل للأدبيات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي والتنمية المستدامة، مع التركيز على الدراسات التي تناولت تجارب مشابهة في دول أخرى. واستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتم من خلاله وصف الحقائق المتعلقة بالبحث، وجمع البيانات وتنظيمها، وتصنيفها وتحليلها بدقة للوصول إلى وسيلة يمكن أن يتم من خلالها تطوير مؤسسات التعليم العالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وأظهر البحث أن هناك أجماعاً على أن التعليم العالي يوفر بيئة مؤسسية مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعزيز المشاركة، وحماية حقوق الاجيال القادمة، والمحافظة على البيئة والموارد، وتشجيع الاستثمار والاستغلال العقلاني للموارد، وأن تحقيق التنمية المستدامة يواجه تحديات كبيرة تتمثل في الصراعات المسلحة، والانقسام السياسي، وضعف المؤسسات، وقصور استقلالها، ومحدودية الموارد المالية، وضعف الإمكانيات المتاحة.

وبعد ذلك أوصى البحث بضرورة التركيز على دعم تلك المؤسسات حتى تفي بدورها في تعزيز وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، والعمل على استقلاليتها، وتفويضها، وزيادة تخصيص الميزانيات اللازمة لها، بما يمكنها من تنفيذ استراتيجياتها.

### Abstract

This research aims to explore the interactive relationship between higher education institutions and sustainable development in the Libyan context.

Based on the existence of a strong positive relationship between these two variables, the research aims to analyze the factors influencing this relationship and identify the challenges and opportunities available to achieve sustainable development

The research was based on a comprehensive review of the literature related to higher education institutions and sustainable development, with a focus on studies that addressed similar experiences in other countries. This research used the descriptive and analytical approach, through which the facts related to the research were described, classified, and analyzed accurately to arrive at a means through which higher education institutions can be developed to achieve sustainable development

The research showed that there is a consensus that higher education provides an appropriate institutional environment for achieving sustainable development by enhancing participation, protecting the rights of future generations, preserving the environment and resources,



And encouraging investment and rational exploitation of resources. However, achieving sustainable development faces major challenges, including armed conflicts, political division, weak institutions, limited independence, limited financial resources, and weak available capabilities

The research then recommended the need to focus on supporting these institutions so that they can fulfill their role in promoting and achieving sustainable development in our various faiths, working on their independence and delegation, and increasing the allocation of the necessary budgets to them, enabling them to implement their strategies.

Opening Remarks: Higher Education Institutions, Development, sustainable Development

استلام الورقة: 2026-02-16 - قبول الورقة: 2026-02-24 - نشر الورقة: 2026-03-02

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التعليم العالي، التنمية، التنمية المستدامة..

#### مقدمة

ما يزال الحديث عن العلاقة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة في مرحلتها الأولى، وبخاصة في عالمنا العربي، فحتى عهد قريب وربما قبيل صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي، وأستبدل التركيز من النمو الاقتصادي، إلى التركيز على التنمية البشرية وإلى التنمية المستدامة فيما بعد، إي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي، وصولاً إلى التنمية الإنسانية بإبعادها (السياسي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي).

وبالإستناد على هذا النهج فقد أدركت كثير من الأمم مبكراً أن وجودها وتطورها وعظمتها تكمن في قدرات مؤسساتها الاجتماعية كافة على تحقيق التنمية المنشودة، وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية بوصفها تمثل رافداً أساسياً يزود مؤسسات المجتمع الأخرى بالكوادر المؤهلة علمياً ومهنياً، والمزودة بالمعارف والمهارات لقيادة قاطرة التنمية، وبأن وجودها وتطورها وقوتها جميعها مرهونة بما تقدمه من خدمات مجتمعية، وما تنجزه من نتائج في مسيرة التنمية الشاملة. وقد استطاعت العديد منها أن تنجح في تحقيق أهدافها التنموية، وتطوير أساليب الحياة، بالتركيزها على المؤسسات التعليمية والتدريبية، والإستثمار فيها، إدراكاً منها بأنها أداة المجتمع في صقل وتخريج القيادات الفكرية، والسياسية، والعلمية، والمهنية. (السمادوني، وأحمد، 2005:ص17)

وتعد مؤسسات التعليم العالي في أي مجتمع منبع الإشعاع الفكري ورائدة التطور والتقدم في المجتمع، ودليل على مستوى النهوض العلمي والاجتماعي والثقافي، وعنوان الرقي الحضاري، فالتعليم العالي يبنى عن قدرات البلد في تأهيل موارده البشرية في شتى التخصصات، وهو الذي يقوم بإمداده بالعناصر المؤهلة لسد حاجاته الضرورية، ومعالجة مشكلاته المستعصية. (الحوات، العوامي، سعيد 2005: ص 13)

ولقد تطور دورها في السنوات الأخيرة، محدثاً تطوراً في مسؤوليتها الاجتماعية، ومدى استجابتها وتأثيرها الإيجابي على البيئة والمجتمع، فهي من أهم المؤسسات التي تلعب دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية المستدامة من خلال أدوارها التعليمية والبحثية والمجتمعية، فهي تمثل رافداً مهما يلبي متطلبات وحاجات المجتمع، ولها واجبات تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها لضمان تحقيق التنمية المستدامة، فهي جزء من نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي متكامل، فمشكلات الحياة اليومية تتطلب تفكيراً علمياً منهجياً لحلها، ولم يعد مناسباً استخدام الأساليب غير العلمية، ولهذا ينبغي عليها تحسين جودة مخرجاتها ونوعيتها من أجل مواءمة مخرجاتها مع متطلبات قطاعات العمل وحاجاته، والتغيير المستمر في تصميم البرامج والتخصصات، وتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والإنصالات في التعليم العالي؛ لكي تكون قادرة على مواكبة التطورات وصنع التغييرات. (الربيعي، 2008: ص63)



وبناء على ما سبق، يمكن القول إن دور المؤسسات التعليمية في تنمية المجتمع في وقتنا الحاضر لم تعد خياراً يمكن الأخذ به أو تركه، بل أصبحت ضرورة لمواجهة التحديات والتغيرات العالمية، وصناعة مستقبل أكثر إشراقاً للأفراد والمجتمعات على حد سواء. ولهذا فقد أنطلق هذا البحث من قناعة أن التعليم هو الركيزة الأساسية لأي برنامج تنموي، والشريان الحيوي والأهم في أي مجتمع، وهو أساس نهوض المجتمعات وتقديمها:

#### مشكلة البحث:

من خلال الأطلاع على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع البحث؛ تبين أن هناك مشكلة واقعية في دور ومساهمة مؤسسات التعليم العالي في دعم وتحقيق وتلبية متطلبات التنمية المستدامة، على الرغم من الاهتمام المتزايد بتحديث الإدارات الجامعية، ونظراً للتطورات والتحديات المتلاحقة في جوانب الحياة كافة، فما زالت مساهمتها غير فاعلة في عملية تلبية ودعم أهداف التنمية المستدامة، فجهودها لا تزال ضئيلة جداً، ومحصورة في بعض الأنشطة كمساهمات بسيطة تقدمها للمجتمع المحلي.

فهناك ضعف بين ارتباط منظومات تلك المؤسسات (كما ومحتوى) بحاجات التنمية المستدامة، على الرغم من أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجامعات في تحقيق وتعزيز الجهود التنموية، والكشف عن أهم المشكلات التي تعوق الجهود التنموية، وتقديم السبل والإجراءات التي تسهم في التغلب عليها، وتزيد من تفاعل الجامعات مع محيطها. ومن التوطئة السابقة برز السؤال الرئيس للمشكلة، وهو "هل يوجد دور إيجابي فعال لمؤسسات التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة".

#### أهمية البحث:

أكد أجزم بأن الموضوعات التي تتصدى لمساهمة المؤسسات التعليمية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، من أهم الدراسات التي ينبغي أن يتصدى لها الباحثون بالبحث والدراسة، لاسيما وأن التنمية المستدامة تعد هدفاً استراتيجياً للجامعات الرائدة في مجال تلبية احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية، وبما يحافظ على تحقيق عمليات التنمية المستدامة، ذلك لأنها مؤثرة في الحراك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يستمد مقومات نشاطه من مخرجات المنظومة التعليمية وإفرازاتها. ومع هذا لم ينال القدر الكافي من البحث والدراسة، على حسب علم الباحث، إلى جانب ذلك قد يشكل البحث أفقاً جديدة أمام الباحثين لسبر غوارها، ويحفزهم لإجراء دراسات أخرى، تسهم في تحسين الدور الذي تقوم به المؤسسات التعليمية من خلال الوقوف على أهم المشكلات والعقبات التي تقف حجر عثرة في طريقها، حتى تستطيع تحقيق أهدافها المنشودة.

#### أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في محاولة تسليط الضوء على (مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة).

وينبثق من الهدف الرئيس، الأهداف الفرعية التالية:

- 1- توضيح مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.
- 2- التعرف على التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في دعم وتحقيق التنمية المستدامة.
- 3- الخروج بجملته من التوصيات والمقترحات التي قد تفيذ في تفعيل دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة.

#### تساؤلات البحث:

في ضوء ما تقدم فإن مشكلة البحث تتمخض في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي "ما مدى مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة؟"

ولأغراض البحث والدراسة، قام الباحث بترجمة هذا التساؤل إلى عدة تساؤلات فرعية، وذلك على النحو التالي:



1- هل تساهم مؤسسات التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة المرتبطة بالإبعاد الثلاث (الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي)؟

2- ما أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة؟

3- ما هي أهم التوصيات والمقترحات التي قد تفيذ في تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة؟  
منهج البحث:

ركز البحث على أسلوب الدراسة المكتبية، من خلال الاطلاع على الكتب والادبيات السابقة والمجلات العلمية، ومتابعة ما هو جديد وحديث في موضوع البحث، لتحديد الاطار النظري للبحث، ثم مرحلة تجميع البيانات بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهجية البحث الكمي والكيفي، الذي يعد من أكثر المناهج ملائمة لطبيعة البحث الحالي، وباعتبار أن نوع وطبيعة الموضوع الذي يقوم بدراسته وبحثه هو الذي يفرض نوع المنهج، فالمنهج الوصفي يفسر الواقع الراهن لمؤسسات التعليمية، والتعبير عنها (كيفية)، أما المنهج التحليلي مناسباً للتعبير عن مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، تعبيراً (رقمياً)، فالمنهج الوصفي التحليلي لضرورة جمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات عن الأدوار والمهام التي يتعين علي إدارة المؤسسات التعليمية القيام بها للتفاعل مع التحديات المعاصرة، وتحديد المشكلات التي تعوقها عن التفاعل مع التحديات المعاصرة، ومن ثم اقتراح بعض السبل والإجراءات التي تسهم في التغلب على تلك المشكلات، وتزيد من تفاعلها مع التحديات المعاصرة.

الإطار النظري للبحث

أولاً: الإطار المفاهيمي

1- تعريف مؤسسات التعليم العالي

مؤسسات التعليم العالي هي الجهات التعليمية التي تقدم برامج دراسية بعد المرحلة الثانوية، وتشمل الجامعات، الكليات، المعاهد التقنية والفنية ومراكز الأبحاث، والأكاديميات، وتمنح درجات علمية مختلفة مثل الدبلوم، البكالوريوس، الماجستير، والدكتوراه، وتقدم مجموعة متنوعة من التخصصات الأكاديمية والبحثية، وتركز غالباً على تخصصات محددة، كما تقدم تعليمًا تطبيقيًا يركز على سوق العمل، وتخضع لتنظيم دقيق من حيث: الإنشاء والإشراف، والإهداف الأكاديمية والبحثية. وتعرف منظمة اليونسكو التعليم العالي بأنه: "كل أنواع الدراسات والتكوين أو التكوين الموجه للبحث، التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة. (بوعمامة، 2018)

وبحسب لائحة تنظيم التعليم العالي (قرار رقم 501 لسنة 2010)، يقصد بمؤسسات التعليم العالي كل ما يلي: (لائحة 501 لسنة 2010)

\* الجامعات

\* الأكاديميات

\* الكليات التقنية

\* المعاهد العليا

\* مراكز الأبحاث

وفي الحقيقة لا يوجد تعريف عام لمفهوم مؤسسات التعليم العالي، حيث يختلف تعريفها بحسب الزاوية التي ينظر بها لهذه المؤسسة، حيث ينظر إليها عمداء التربية على أنها مؤسسة تعليمية للتعليم العالي، أما علماء الاجتماع فينظرون إليها على أنها مؤسسة اجتماعية نشاطها موجه لتنمية الطلب الاجتماعي على التكوين العالي، والمساهمة في التنمية المجتمعية للمجتمع، أما عند الباحثين في المجال الاقتصادي فهي تمثل مؤسسة هدفها إعداد الرأس المال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما بأقل التكاليف الممكنة بمنطق الرشادة والاحتراز والتواصل العقلاني. (عزي، الاخضر، ابراهيمي، نادية، 2016: ص 423)



وإجمالاً تعرف الجامعة بأنها " المؤسسة التي تقوم بصورة رئيسية بتوفير تعليم متقدم لأشخاص على درجة من النضج، ويتصفون بالقدرة العقلية والاستعداد النفسي على متابعة دراسات متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة". (العابصرة، 2012، ص 333) وتؤدي هذه المؤسسات ثلاث وظائف رئيسية هي: التدريس، والبحث العملي، وخدمة المجتمع، والاهتمام بهذه الوظائف يختلف حسب ظروف وفلسفة كل مؤسسة، فوظيفتها لا تقتصر على التدريس فقط، بل يتوقع منها أحداث تغيير في المجتمع ولو كان طفيفاً. (العامري، 2017)، وقد أنطلق هذا البحث من قناعة أن التعليم هو الركيزة الأساسية لأي برنامج تنموي، والشريان الحيوي والأهم في أي مجتمع، وهو أساس نهوض المجتمعات وتقدمها، والتنمية المستدامة صمام أمنه وفعاليتها، واستمراريتها.

## 2- مفهوم التنمية المستدامة

لقد مر مفهوم التنمية بأربع مراحل: المرحلة الأولى كان التركيز على التنمية الاقتصادية، والمرحلة الثانية، كان التركيز على التنمية البشرية، وفي ثالثها، كان التركيز على التنمية البشرية المستدامة، وأخيراً كان التركيز على التنمية الأنسانية، وأن مفهوم التنمية أصبح اليوم محورا مشتركا لمعظم العلوم.

وحتى لا تظلم الأجيال القادمة، بسبب الإستنزاف الموارد، ظهر ما يعرف بالتنمية المستدامة لحماية مقدرات الأجيال القادمة، فيعد مفهوماً حديث نسبياً، شاع استخدامه كهدف استراتيجي في أوساط الثمانينات من القرن الماضي، نتيجة تزايد التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات، وتنامي الوعي بقضايا البيئة والتغير المناخي والإحتباس الحراري والجوع. فقد جاء هذا النوع من التنمية مرتبطاً مع البيئة ومواردها، ليتعامل بالعقلانية مع جميع الأنشطة مع الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة.

فليس من اليسير أن نحصر كل التعريفات التي أطلقت عليها، حيث تعددت وتنوعت؛ تبعاً لاختلاف التوجهات العلمية والاجتماعية والاقتصادية، ولا تغدو على أن التنمية المستدامة هي عملية تنموية تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر، وحسن الاستغلال للموارد، دون المساس بمقدرات الأجيال القادمة، ويتبين أن مفهومها يستند إلى مبدأ العدالة في توزيع الدخل والموارد والثروة بين الأجيال، وتنمية مصادر بديلة، وضمان الفرص والإختيارات، وهذه العملية تقوم بها الدولة من أجل الأقلال من الفقر وتوفير الخدمات التعليمية والصحية، بشكل مستمر ومتواصل.

فقد قدم الاقتصاديون العديد من التعريفات لمفهوم التنمية المستدامة، منها ما ورد في تقرير الذي قدمه " روبرت سولو" (1987) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، الذي أشار فيه إلى بأنها " تعني قدرة الأجيال الحالية على استخدام الموارد بطريقة لا تمنع الأجيال القادمة من تلبية احتياجاتهم". (Solow.R.m, 1974)، هذا يعد مساهمة قبل تعريفها الرسمي من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، من قبل لجنة "برونتاند" (1987) في تقريرها الشهير " مستقبلنا المشترك"، بأنها " التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون أن تقوض قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة". (Development, 1987, Oxford University.)

كما عرفت أيضاً الأمم المتحدة على أساس أنها " مسار إنمائي متكامل يعمل على تحقيق التوازن بين ثلاث أبعاد مترابطة: النمو الاقتصادي، والإندماج الاجتماعي، وحماية البيئة، وهو يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون تعرض قدرة الأجيال القادمة للخطر"، بل هي السبيل الوحيد لضمان عالم عادل وأمن وصحي، يتسم بالسلام والإزدهار للجميع، وهذا يتطلب العقد الاجتماعي العالمي، وبناء شراكات عادلة مع المجتمعات والشباب والنساء". (الأمم المتحدة، 2023)، وعرفتها "منظمة التغذية (الفاو)" بأنها " إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية والقادمة". (منظمة التغذية الفاو، 1989) لذلك فإنها عملية تغيير، حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي، بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم، وبهذا، تعني التنمية تغييراً أساسياً في البناء الاجتماعي، بما يحتويه من تنظيمات مختلفة، وتعديلات في الأدوار والمراكز، وتحريكاً متوازناً لكل الإمكانيات الموجودة في المجتمع. (إبراهيم، 2004: ص 35)



وبالرغم من تعدد التعريفات حول مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن جُلها يتمحور حول تعريف لجنة "برونتلاند" للتنمية المستدامة، الذي عرفها بأنها " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها"، وأيضاً حول التعريف الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في "ريودي جانيرو" بالبرازيل، والذي جاء فيه بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئة لاجيال الحاضر والمستقبل". (الفيزاني، 2017، ص7)

وانطلاقاً من التعريفات المتعددة للتنمية المستدامة، التي تتمحور حول التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب التضحية بالاحتياجات المستقبلية، أي تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، فالتنمية المستدامة هي التي تمنع استغلال الجائر للموارد الاقتصادية كالنفط والغاز والارض والمياه، التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة، والحرص على أن تتحمل الأجيال القادمة أعباء إصلاح والمحافظة على البيئة.

#### خصائص التنمية المستدامة

هناك جملة من الخصائص للتنمية المستدامة، يمكن عرضها في التالي: (صاطوري، 2016، ص300)

\* تعتبر التنمية المستدامة استراتيجية طويلة المدى، تعتمد على البعد الزمني، ويمكن التنبؤ لها من خلال المتغيرات، ويتم التخطيط لها باعتماد على إمكانيات الحاضر.

\* تهتم بالعنصر البشري، وتراعي القيم الاجتماعية والاستقرار، وتضمن العدالة الاجتماعية والحرية والعدل.

\* تراعي تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية، فهي تنمية متكاملة تضمن نصيب الأجيال الحاضرة والقادمة في حقها في الموارد المتاحة.

\* تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من غذاء وملبس وحق التعليم والخدمات الصحية في المقام الأول.

\* تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سياسات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات وغيرها، وتجعلها تعمل بتناغم وإنسجام داخل المنظومة البيئية، للمحافظة عليها، وتحقيق التنمية المستدامة.

\* تنمية تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويثها بما يتعدى حدود طاقتها القصوى على التقنية الذاتية.

\* تنمية تراعى الحفاظ على البيئة الطبيعية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية ومصادر الطاقة.

#### أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة، من خلال الياتها ومحتواها إلى تحقيق الاهداف التالية: (شامية، 2016، ص 10-11)

- 1- تحقيق نوعية حياة أفضل للحياة من خلال عمليات إعداد وتنفيذ الخطط التنموية الاستراتيجية لتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وروحياً عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو الاقتصادي بشكل علمي وعادل.
- 2- تهدف التنمية المستدامة إلى تعزيز وعي أفراد المجتمع بالمشكلات البيئية القائمة عن طريق المشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع، وتنمية احساسهم بالمسؤولية في الأعداد والتنفيذ والمتابعة، وإيجاد الحلول المناسبة لبرامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- 3- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد، حيث يتم التعامل مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، ولا يتم استنزافها أو تدميرها، والعمل على استغلالها وتوظيفها بشكل عقلاني رشيد.
- 4- توظيف التقنية الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية الناس والمسؤولين بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع، وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وأثار سلبية.
- 5- تحقيق التوازن بين تفعيل التنمية الاقتصادية، ووضع الحلول المناسبة للمشكلات، أي أن فلسفة التنمية المستدامة تعني أن أفراد المجتمع سيعملون على تحقيق النمو الاقتصادي بتغيير أنماط وطرق الاستهلاك والإنتاج، وبما يقود إلى تحسين مستويات المعيشة، وضمان حياة جيدة للجيل الحالي وللأجيال القادمة.

#### أبعاد التنمية المستدامة



أصبحت التنمية المستدامة إحدى القضايا الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، تهدف إلى تحقيق التوازن بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي وحماية البيئة داخل المجتمع، وتحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، فهي ظاهرة مركبة جمعت بين توليفة تشمل على أبعاد متعددة، يمكن إجمال التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية، هي:

### البعد الاجتماعي

يعتبر أحد أهم الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة، والذي يركز على الإنسان الذي يمثل جوهر التنمية، وهدفها من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية والمساوات، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية للمحتاجين، والاهتمام بالصحة والتعليم، والتركيز والاهتمام بمشاركة المرأة، أي أن هذا البعد يؤكد على الحق الفرد في العيش في بيئة آمنة ونظيفة، يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفاءة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية من (مأوى، طعام، ملابس، هواء)، فضلاء عن الاحتياجات المكملة لرفع المستوى ودون تقليل فرص الأجيال القادمة. (السنياني، 2016، ص 142)

كما يؤكد هذا البعد على مشاركة جميع أفراد المجتمع في عملية البناء والتنمية، ويضمن استفادة الكل من ثمار هذه التنمية، مع مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص، والاستخدام الأمثل للموارد، مع كفاءة عدالة توزيعها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، وبهذا يتم بناء مجتمع عادل ومتكاتف يتميز بالمساواة، قادراً على كفاءة حقوق المواطنين، لتحقيق نوعية حياة أفضل لأفراد المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً

ويقوم هذا البعد أيضاً على تطوير التفاعلات المجتمعية لأفراد المجتمع والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، لضمان إشباع الحاجات الضرورية لجميع أفراد المجتمع من خلال توفير المتطلبات الأساسية لحياة الأفراد من التعليم والخدمات الصحية والاتصالات وتوفير فرص العمل وغيرها. (الفوقا، 2015)

في المجلد يركز هذا البعد على مواضيع مهمة تساهم بشكل كبير في عملية التنمية المستدامة، وهي المسؤولية الاجتماعية، حيث تمثل الإطار الذي يشجع الأفراد والمجتمعات والشركات والحكومات على العمل بما يتماشى مع مصالح المجتمع والبيئة. ومن هنا تعد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة علاقة وثيقة وعميقة، من خلال المحافظة على الاستقرار السكاني، ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية، وعلى تحسين حياة الناس، وضمان العدالة الاجتماعية، وتحقيق المساواة، والقضاء على الفقر، وإتاحة الفرص المتكافئة بين الجنسين، وتوسيع خيارات الناس، والهوض بإحوال الناس التعليمية والصحية، وزيادة وعيهم، وتوفير الأمن والأمان، حتى يكون هناك نوعاً من الإنتماء والترابط الاجتماعي، كما يعمل على إيجاد التوازن بين الناس والموارد المجتمعية، وتغير اتجاهات الناس نحو المحافظة على البيئة، وهو ضمان لاستقرار المجتمع ككل.

### البعد الاقتصادي

يعتمد هذا البعد على مجموعة الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع القرار، والتي تحدث تغيير في هيكلية المجتمع على المستوى الاقتصادي، وتقضي على مسببات التخلف وتعالج أسباب الفقر، وترتقي بالمستوى المعيشي لأفراده، وتحقق آمالهم في حياة كريمة وترتقي بالوضع الاقتصادي للجميع. بما يضمن تلبية كافة متطلبات التنمية المستدامة من الموارد، بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في تعزيز النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، ودونما استنزاف الموارد الاقتصادية، والحد من تفاوت ثروات الأفراد ودخولهم، كذلك الاستخدام الرشيد للإمكانات الاقتصادية بالمفهوم البيئي، والتقليل من الإنفاق العسكري خاصة في الدول النامية. (عماري، 2008)

حيث إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، يهتم أساساً بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة، والحد من الفقر، بما يحقق استدامة النمو الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، وإلى تحقيق الرفاهية للإنسان، وتوفير الحاجات الأساسية للأفراد، وإعادة توزيع الدخل، وترشيد أنماط الإنتاج والإستهلاك، وتنوع السلع والخدمات؛ لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، حيث يعمل من خلال النمو على خلق المزيد من فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة لغالبية شرائح المجتمع، كما يعمل على التقليل من الأضرار البيئية، حيث أن



الافراط في النمو الاقتصادي غير المنضبط يؤدي إلى إستنزاف الموارد. وأن علاقة الاقتصاد بالتنمية المستدامة يتم من خلال آليات تعزيز البعد الاقتصادي المستدام بدعم الإبتكار والريادة، والإستثمار في القطاعات البيئية لتقليل من التلوث.

### البعد البيئي

يعتبر هذا البعد من أهم الابعاد التنموية بشكل عام، حيث يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، التي لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة. (وشوش، 2023، ص8)، بهدف تحقيق مستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة، من خلال تعزيز وعى السكان بالمشكلات البيئية، بمشاركة الفاعلة، لتقليل تأثير أنشطتهم على البيئة من خلال تقنيات الإنتاج النظيفة، واستخدام مصادر طاقة متجددة، وتبني ممارسات صديقة للبيئة.

ويأتي إرتباط البعد البيئي بالتنمية المستدامة من خلال التأثيرات السلبية من عمليات الإنتاج والإستهلاك، والتصحر، وإستنزاف المياه الجوفية، وارتفاع درجات الحرارة، حيث أن هذه التأثيرات السلبية لها طبيعة تراكمية، قد تظهر الأثار بعد فترة زمنية طويلة، وهذا يحتم تبني سياسات المحافظة على البيئة، وهذا يكون البعد البيئي أساسا للتنمية المستدامة، ويهتم بالمحافظة على الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية، وعدم إستنزافها وهدرها، وتقليل التلوث، والمحافظة عليها وحسن استغلالها، لضمان استمرارية الحياة.

حيث يركز البعد البيئي على حماية الموارد الطبيعية، وضمان استخدامها بشكل لا يضر بالأجيال المقبلة، باستخدام الطاقات المتجددة، وإعادة التدوير وإدارة النفايات وغيرها، حيث أن رفع الوعي بحماية البيئة عن طريق التوازن بين النمو الاقتصادي والبيئة، يحقق بيئة آمنة للأجيال القادمة، كذلك ادخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك، لتصبح المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة حتى تدخل السوق، بالإضافة إلى استخدام الأمثل للطاقة على جميع الأصعدة، وتنمية الوعي البيئي للأفراد، وتضمن المفاهيم البيئية في مكونات المناهج والكتب المدرسية. (عمري، 2008)

أن التكامل بين الأبعاد يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ أن التنمية المستدامة تراعي في مبادئها الأساسية إدراج البعد البيئي، وهو المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل الأمثل والرشيد في بيئة سليمة، تضمن سلامة الانسان، وتتوافق مع ما تتحمله الأرض، والإستثمار فيها (كالطاقات المتجددة) سيزيد من النمو الإقتصادي، فالتنمية بمفهومها الواسع تقتضي تلبية احتياجات المواطنين بشكل يضمن لهم العيش في رفاهية مع الاستمرار في ذلك لتلبية الحاجات المستقبلية، وتخطي كل العراقيل التي تحول دون ذلك .

### ثانيا: الدراسات السابقة:

1- دراسة (عشبية، 2007) هدفت الدراسة إلى توضيح إنعكاسات التحديات المعاصرة علي التعليم الجامعي، وتحديد الأدوار والمهام التي يتعين علي الإدارة الجامعية القيام بها في ضوء انعكاسات التحديات المعاصرة على التعليم الجامعي، حيث توصلت إلى ضرورة إعادة النظر في عناصر العملية التعليمية بجملتها، سواء المحتوى الدراسي، أو طرائق التدريس، أو الوسائل والتقنيات التعليمية، أو التقويم أو أدوار المعلم الجامعي، أو الإمكانيات المتاحة، بحيث تتلاءم هذه العناصر مع التحديات السابقة، كما كشفت الدراسة عن أبرز المشكلات التي تعوق الإدارة الجامعية عن التفاعل مع التحديات المعاصرة، وكان من بين هذه المشكلات : قصور استقلال الجامعة، وغياب المناخ الجامعي المناسب، وقصور بعض القوانين واللوائح المنظمة للعمل الجامعي، وقصور الهيكل التنظيمي للجامعات المصرية، ومحدودية الموارد المالية وضعف الإمكانيات المتاحة. وبعد ذلك اقترحت الدراسة بعض السبل والإجراءات التي تسهم – في حالة تنفيذها – في التغلب على المشكلات التي تواجه الإدارة الجامعية، وتزيد من تفاعلها مع التحديات المعاصرة. (عشبية، 2007)

2- دراسة (العتيبي، 2015). هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث صممت استبانة متعددة المحاور، طبقت على عدد (113) من القيادات الأكاديمية والإدارية



بالجامعة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : درجة مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة كانت متوسطة، وأن قوة درجة المساهمة كانت في التنمية الاقتصادية، ثم التنمية التعليمية، ثم التنمية الإدارية، وبعدها التنمية الصحية، وأخيرا التنمية الاجتماعية والثقافية. كما توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إستجابات عينة الدراسة، تعزى إلى متغيرات طبيعة العمل والمؤهل العلمي، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير الخبرة ، كذلك أعطى مزيدا من الاهتمام لكافة مجالات التنمية المستدامة. (العتي، 2015)

3- دراسة (العياشي، 2016). تحدد الهدف الرئيس لهذه الدراسة في رسم خريطة لتطوير البرامج والمناهج المطبقة في الجامعات انطلاقا من خطة إستراتيجية شاملة مبنية على معرفة علمية وإحصائية لنوعية وكمية فرص الوظائف المتاحة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، أي إحداه نوع من الملاءمة بين مرجحات مختلف مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وإستحداث البرامج التي تتطلبها التنمية، من خلال توثيق العلاقة بين الجامعات ومؤسسات قطاع الإنتاج العام أو الخاص، لتوفير فرص التدريب للطلاب في بيئات العمل.

وتوصلت الدراسة الى التوصيات التالية: إجراء دراسات على احتياجات سوق العمل من الوظائف والتخصصات، بالتركيز على المؤامة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وكذلك تبادل الخبرات والمعارف بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتمكين طلبة الجامعة من تكتيف تدريبهم في مؤسسات القطاع الخاص. (العياشي، 2016)

4- دراسة (القيزاني، 2017). هدفت الدراسة على دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، وسبل تفعيله، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الليبية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال جمع البيانات بواسطة استبانة، وزعت على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الليبية، وتضمنت الاستبانة (50) فقرة، وزعت على أربعة محاور أساسية ( الاجتماعي، البيئي، الاقتصادي، التكنولوجي)، إضافة إلى محور خاص بسبل تفعيل دور الجامعات في التنمية المستدامة.

ظهرت النتائج ضعف دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، وقد أقرت الدراسة جملة من التوصيات، لعل أهمها ربط البحوث العلمية بواقع المشكلات الفعلية التي يواجهها المجتمع، والتي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة في المجالات المختلفة، والعمل على عقد المؤتمرات في مجال التنمية المستدامة، واستقطاب المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة للحفاظ المصادر البيئية. (القيزاني، 2017)

5- دراسة (حسن، 2019). هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال وظائفها، مع توضيح أهم المفاهيم التي تبرز مبررات العلاقة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة بها صحيفة الاستبيان، طبقت على عينة مقدارها (80) عضو من أعضاء هيئة التدريس، بكلية التربية، جامعة البحرين، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الجامعة والمجتمع ضعيفة، وأن الجامعة عاجزة على بناء علاقات تفاعلية قوية مع المجتمع، وأن الجامعة لها دور أعلى اتجاه الثورة المعلوماتية والمعرفية. (حسن، 2019)

6- دراسة (أبة عبادة، 2021). هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات في التنمية المستدامة، للخروج منها بالمقترحات والإجراءات التي تساعد على تطوير دور الجامعات في التنمية المستدامة، وتحقيق المأمون منها من خلال تحليل ومراجعة الدراسات السابقة والأدبيات التربوية التي تناولت التنمية المستدامة، بما يضمن الخروج برؤية علاجية متكاملة لمواجهة معوقات تطور تناول التنمية المستدامة في الجامعات. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية مغايرة في تحليل الأدبيات التربوية التي تناولت موضوع التنمية المستدامة في الجامعات من خلال المنهج التحليلي، في ضوء نتائج الدراسات السابقة، ووفقا لرؤية الباحث تقوم دراسته بوضع رؤية علمية لمواجهة معوقات التنمية المستدامة في الجامعات. (أبو عبادة، 2021)

7- دراسة (وشوش، 2021). بعنوان " مساهمة الجامعات الليبية الخاصة في تعزيز متطلبات التنمية المستدامة" دراسة ميدانية على جامعتي الرفاق وطرابلس الأهلية، بمدينة طرابلس، هدفت هذه الدراسة لإبراز مدى مساهمة الجامعات الليبية الخاصة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال أبعادها الأربعة ( الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والتكنولوجية). وتوصلت الدراسة إلى أن



الجامعات الليبية الخاصة تساهم في تعزيز متطلبات التنمية المستدامة بالبلد، حيث أنه من الناحية التكنولوجية فتساهم الجامعات الخاصة بشكل فعال أفضل من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعد مساهمتها فيها مساهمة بسيطة، الى جانب قلة مساهمة الجامعات الخاصة في التنمية من الناحية البيئية (وشوش، 2021)

8- دراسة (الفقوري، عطية، 2024). هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق الهدف أتمدت الدراسة على منهج الوصفي التحليلي، بأسلوب المسح بالعينة العشوائية لمجتمع الدراسة، الذي تمثل في عينة عشوائية طبقية النسبية من أعضاء هيئة التدريس، بجامعة اجدابيا، والبالغ عددهم (60) مبحوثا، وذلك بالأعتماد على أداة الاستبيان لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن واقع مؤسسات التعليم العالي، قد تمثل في ازدياد أعداد الطلبة بدرجة تفوق الطاقة الإستيعابية، والإنتشار الأفقي العشوائي للجامعات والمعاهد دون ارتباطه بأهداف تعليمية أو خصائص ثقافية، وأن الدولة لم تستثمر مخرجات التعليم العالي بشكل جيد. (الفقوري، عطية، 2024)

### ثالثا: مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة مسؤولية الدولة بكل مؤسساتها، وفي طليعة تلك المؤسسات تأتي المؤسسات التعليمية، فهي من أهم المؤسسات الاجتماعية بالمجتمع، بحكم طبيعتها العلمية والثقافية، تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قيادته الفنية والعلمية والسياسية والفكرية. (العيسوي، دت)، فلها دوراً مهماً وأساسياً في خدمة ونهضة المجتمعات؛ بوصفها هي صورة من صور المجتمع، بل هي تعبير عن ذلك المجتمع بمشكلاته، وهمومه، وتناقضاته. وتمثل العلاقة بين المؤسسات التعليمية والتنمية المستدامة علاقة الكل بالجزء، حيث أن هناك ارتباط وثيق وعميقا وتكاملي، فكل منهما يعزز الآخر، ويساهم في تحقيقه، فالربط بينهما أمر وثيق وهاماً، فالمؤسسات التعليمية من خلال سياستها وأهدافها وممارساتها تتيح بيئة آمنة لتحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة. ونظرا لاهمية قطاع التعليم العالي من خلال مؤسساته في المجال التنموي، سوف يتم التطرق الى الدور الذي تقوم به في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي:

### 1- مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تنمية الرأس المال البشري

تتجلى المسؤولية التعليمية للمؤسسات التعليمية في إعداد وتخرج الكفاءات العلمية المؤهلة لقيادة عملية التنمية، والقادرة على مساندة والتعامل مع المعطيات والتحديات، وكذلك من خلال العلاقة التكاملية بين مؤسسات التعليم العالي وإدارة التنمية المستدامة، والتي تحقق أهداف التنمية المحلية التي تنعكس بشكل أو بآخر في تحسين حياة المواطن في مناحي الحياة كافة، لا سيما أن عملية التنمية باتت تعتمد على مدى الخبرة المكتسبة، وصناعة المعرفة والمهارات التقنية التي يمتلكها رأس المال البشري من جهة، وعلى مدى الحكمة والعقلانية في توظيفها من جهة أخرى.

ولقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الدورة السبعين، بأن اعتبرت التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيزه مدى الحياة وأتاحة فرصه للجميع، من أهم أهداف التنمية المستدامة وفق خطة (2030)، والتي تتضمن تحقيق 17 هدفاً (وصوص، 2008، ص168)، وعلاوة على ذلك فإن من أهم أهداف التعليم الجامعي التي نشدها في عصرنا الحاضر، تنمية قدرات الطالب المعرفية والاجتماعية، وصقلها، وإثرائها، ومساعدة الطالب على إنتاج المعرفة، والتسلح بالمهارات العلمية والمهنية، ونشر المعرفة العلمية والسعي نحو تقدمها. (مرجين، 2015: ص10)، والوصول بهم إلى مستوى متقدم، بما يساهم في سد احتياجات المجتمع من الكفاءات المتميزة في كافة مجالات الحياة.

وعلى هذا الأساس قد أوكل إلى تلك المؤسسات أن تكون أولى مهامها تطوير المعارف والعلوم وإثرائها بالمستجدات والتطورات الحديثة، ورفد المجتمع بالخبرات المتخصصة اللازمة لقيادة عملية التنمية، من خلال إعدادهم وتأهيلهم وتدريبهم وتنمية قدراتهم، وتكوين الاتجاهات الإيجابية، لإشباع حاجات المجتمع من الكفاءات المؤهلة اللازمة لقيادة عجلة التنمية. فالكوادر المؤهلة والمتعلمة هم القادرون على حسن استثمار كافة العناصر الأخرى المساهمة في التنمية المستدامة، فالجامعة أداة المجتمع في صقل وتخرج القيادات الفكرية، والسياسية، والعلمية، والمهنية. (السماذوني، 2005: ص17)



ولا تقتصر أهمية التعليم من منظور التنمية المستدامة على كونه يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته، فهو من العوامل المهمة والأساسية لإزالة الفقر والحد منه عن طريق منح الناس مهارات تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل، باعتبار أن التنمية المستدامة عبارة عن خليط من الأداء والسلوكيات والمهارات والقيم وغيرها، التي يتحصل عليها الإنسان من خلال العملية التعليمية. كما أن الاستثمار في التعليم يمثل أحد مظاهر تكوين وتراكم رأس المال البشري الذي يعتبر من ركائز الاستدامة في التنمية، ويمكننا القول إن البعد الأساسي للتنمية المستدامة لا بد أن يركز على الجانب البشري لأهميته. (الخصوري، ب ت: ص111)

فالتعليم يعتبر من أهم متطلبات التنمية المستدامة، حيث أنه لا يمكن تحقق البعد التنموي بدون تعليم راقٍ، فلماذا فمؤسسات التعليم العالي تلعب دوراً محورياً في تنمية الرأس المال البشري (الثروة البشرية)، برفد المجتمع بالطاقات البشرية المؤهلة لقيادته مستقبلاً، وأن التنمية المستدامة تتوقف بشكل كبير على تكوين قوة بشرية تمتلك المهارات والخبرات اللازمة، لتسهم في تغذية المجتمع بقيادته المستقبلية في كافة المجالات، حيث يعد التعليم والتنمية مفهومين مرتبطين ارتباطاً كبيراً، فبدون توفير تعليم راقٍ ومتطور لا يمكن إحداث أي تنمية منشودة، ثم أن التعليم الجيد يعد أحد أهم الأهداف المراد الوصول إليها بواسطة تحقيق التنمية المستدامة. وأن تلك المؤسسات تعتبر رائدة في العملية التنموية نتيجة أهتمامها بجميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي الأبعاد الرئيسية والحيوية للتنمية المستدامة، وتمثل أيضاً جهات استشارية، وبحثية وتطبيقية، يفترض أن ترجع إليها باقي المؤسسات لطلب الاستشارات في الأمور العلمية والثقافية والفنية، لمعرفة ما يستجد فيها من آفاق جديدة لمعالجة مشاكل الإنسانية بآخر ما أنتجه العقل البشري في شتى مجالات العلم والمعرفة. (الحوات، علي، العوامي، محمد، 2005: ص 13-14)

## 2- مساهمة مؤسسات التعليم العالي في البحث العلمي

يعد البحث العلمي الوظيفة الثانية لمؤسسات التعليم العالي، ويعد من السمات البارزة للعصر الحالي، لما له من دور كبير في عملية التنمية، وحل المشكلات المجتمعية وتطوير المعرفة الإنسانية، ووضعها في خدمة الإنسان والبيئة الاجتماعية المحيطة بكل أبعادها، حيث يلعب دوراً حيوياً في تقدم المجتمعات الإنسانية على حد السواء، وهيئة الأجواء والظروف الملائمة لوضع الاستراتيجيات والمشاريع التنموية، فلا يمكن أن تتقدم وتتطور إلا من خلال المؤسسات التعليمية والبحثية، وذلك من خلال توجيه البحث العلمي لتحقيق وتعزيز التنمية المستدامة، باستغلال البحوث والدراسات العلمية ومشاريع الطلابية لحل مشاكل وقضايا المجتمع، ومناقشة التحديات إلى تواجه تحقيق التنمية المستدامة مع مؤسسات المجتمع الأخرى، باعتبارها بيت خبرة، وخادمة المجتمع والبيئة، لاسيما فيما يتعلق بإجراء البحوث التي من شأنها المحافظة على الموارد الطبيعية وتعزيزها، وخلق موارد بديلة من الطاقات المتجددة، وتسخير الأبحاث العلمية لوضع الاستراتيجيات البديلة في استغلال الموارد المتاحة، والعمل على إنجاز دراسات وبحوث في مجالات توليد الكهرباء والطاقة والمياه والنقل المستدام، ومنع التلوث وتغيرات المناخ والاحتباس الحراري. (عزي، ابراهيمي، 2016)

فالمؤسسات التعليمية تعمل بقدر الأمكان على الإرتقاء وتطوير البحث العلمي من خلال الجامعات ومراكز البحوث والدراسات التي تضم الأساتذة والباحثين، والتي تناط بها مهمة البحث العلمي لتحقيق التنمية والتقدم في مختلف المجالات، من خلال إجراء الدراسات والبحوث والتجارب لإيجاد الحلول العلمية للمشكلات الاقتصادية والتقنية والتربوية والاجتماعية التي تواجهها، وهذا يتطلب تأمين احتياجات البحث العلمي من مراكز بحثية وأدوات ومخابر ومعامل ومراجع وأجهزة تقنية متطورة، وأموال كافية. (فلوح، فايز، 1999: ص9)، فهي في الحقيقة مؤسسات لصناعة الأجيال، وأن الاستثمار فيها هو من أفضل أنواع الاستثمارات، وأكثرها فائدة للمجتمع، لاسيما في ما يتعلق بتلبية متطلبات التنمية المستدامة.

وبذلك فقد أصبح البحث العلمي شرطاً هاماً لتقدم المجتمع، ويشتمل على مناحي الحياة كافة بما فيها العلمية والثقافية والاقتصادية والتقنية. (التل، 1998: ص11)، كما تناط بها إقامة النشاطات العلمية منها المؤتمرات العلمية والندوات المتخصصة والحلقات النقاش وغيرها، ومد الجسور بينها ومؤسسات الاجتماعية الأخرى بالمجتمع، بحيث تقوم مؤسسات التعليم العالي بالدراسات والأبحاث الهادفة لتنمية القدرات الفردية وتشجيعها وتطويرها وإثارتها لزيادة الرغبة في العمل وفقاً للمتغيرات، والاستجابة للتحديات الجديدة والمتغيرة في



المجتمع ومواكبتها واستيعاب وتلبية متطلباتها، ويتوافق مع أهداف وبرامج وتطلعات التنمية المستدامة، والقيام بالدراسات العليا في مختلف المستويات، من أجل التطوير وتنمية القدرات على الابتكار والاستنباط في مختلف مواقع العمل ومراكز التنمية والتطوير بها، وأن مقياس تقدم المجتمعات هو الاهتمام بالبحث العلمي من أجل امتلاك المعرفة، وتطويرها في مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص، من حيث توفير البنية التحتية المناسبة، والكوادر البشرية، وتخصيص الموازنات وإيجاد التشريعات المناسبة. (الرفاعي، 2006: ص43)

### 3- مساهمة مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع

تشكل مؤسسات التعليم العالي أساساً للتنمية المجتمعية، حيث أن من وظائفها خدمة المجتمع والبيئة، هذه الوظيفة تناقش المتطلبات الأساسية لتحقيق تنمية المجتمع، وتقوم بدوراً محورياً في تنمية وتطوير المجتمعات بشكل عام – والتنمية المستدامة بشكل خاص – وذلك عن طريق تقديم الخدمات المجتمعية من خلال البرامج والمشاريع والمبادرات، التي تسهم في تنمية قدرة المتعلمين والخريجين على المساهمة الجادة في حل مشاكل المجتمع، ووضع الحلول للمشكلات الاجتماعية، والصحية، والبيئية، وتحسين الموارد الطبيعية المتاحة، والنهوض بالقدرات العلمية والبشرية، والمادية، وتحسين كفاءة استخدامها. (الدرج، 2002)

كما تساهم في تعزيز عملية المشاركة، وصنع القرارات؛ مما يساهم في بناء مجتمع أكثر عدالة وشفافية ومساواة، فالمشاركة تساهم في ضمان أن تعكس السياسات والبرامج احتياجات وتطلعات أفراد المجتمع؛ مما يعزز نجاحها واستدامتها، وفي تعزيز الثقافة السياسية، إذ يمكن أن تسهم في التوعية والتثقيف السياسي للناس؛ بنشر المفاهيم السياسية بأساليب مبتكرة ومؤثرة، فالإنسان هو محور الارتكاز والهدف الأساسي للتنمية وغايتها وأداتها والمخطط لها ومنفذها وجاني ثمارها، وذلك لأن العنصر البشري هو أعلى الثروات قيمة، وتصبح كل الجهود والمخططات للتنمية عديمة الفائدة إذ لم تلق الإنسان النامي المتطور الذي يستفيد منها في نقل المجتمع من التخلف إلي التقدم. (بنور، 2009: ص67)

وانطلاقاً من طبيعة المؤسسات التعليمية، والجامعات والمعاهد العليا بشكل خاص، كمؤسسات علمية وتربوية وتعليمية وتنموية، التي تتمثل في رفد وتزويد المجتمع بالكوادر والطاقات والقوى البشرية المؤهلة والمتخصصة، وغرس قيم ومعتقدات المجتمع في نفوس الطلبة، وتكوين اتجاهات إيجابية تجاهها، وتنمية قيم المواطنة من خلال خلق مناخ أو بيئة تعليمية مناسبة تشجع الطلبة على اكتساب قيم المواطنة، كل ذلك يحدث على اعتبار أن هؤلاء الطلبة ثروة الوطن ووسيلة التنمية وغايتها، أنها تضطلع بمهام كبيرة تتمثل في تنمية الثروة الحقيقية لأي مجتمع وهي الطاقات البشرية، من خلال إعداد الشباب الذين يمثلون مستقبل الأمة فكراً وفعلاً وانتماءً. (الحوت، شاذلي، 2007: ص47)، ليكونوا مواطنين صالحين يشاركون بفعالية في تنمية مجتمعهم، والوعي بقضايا المجتمع ومشكلاته، فمشكلات الحياة اليومية تتطلب تفكيراً علمياً منهجياً لحلها، ولم يعد مناسباً استخدام الطرائق غير العلمية. (عبيدات، ذوقان، وآخرون، 1999)، فهي المكان المناسب لحل جميع الصعوبات والمشكلات الاجتماعية والصناعية والبيئية والصحية والإدارية والاقتصادية وغيرها، والرقي بهم كمواطنين يعرفون الحق والواجب، ويمارسون سلوكيات تتميز بالإيجابية، ومن ثم المشاركة الفعالة في كل ما يؤدي إلى تنمية وتقدم المجتمع. (الحوت، شاذلي، 2007: ص156)

فمؤسسات التعليم العالي هي المعنية بالأدوار الاجتماعية وبناء الإنسان، كما أن هذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان أو المكان، وهي بمثابة محور الارتكاز الذي تدور حوله أهداف الجامعة وسياساتها واستراتيجياتها وخطط عملها. (السويدي، وضى، 1994: ص115)، الأمر الذي ينعكس في تحقيق التنمية الشاملة والتغير الاجتماعي المنشود، وتقوية روح المبادرة والمشاركة، وتوثيق العلاقات الإنسانية.

### 4- مساهمة مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية البيئية

تعتبر التنمية البيئية ركناً أساسياً في مجالات التنمية المستدامة، بل هي السبب في بروز مفهوم التنمية المستدامة، ظهر نتيجة لزيادة مشكلة التدهور البيئي والتسخين الحراري للجو، وفقدان طبقة الأوزون، ونقص المساحات الخضراء، والأمطار الحمضية، واتساع نطاق التصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وبداية اصطدام حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية (الزهراني، الجبني، 2022: ص10)، وتعتبر المسؤولية مبدأً أساسياً من مبادئ التنمية المستدامة، حيث أن تحقيق التنمية المستدامة من أهم القضايا المعاصرة التي تتطلب تظافر جهود جميع المؤسسات، ومن بين أهم هذه المؤسسات تأثير في هذا المجال تبرز مؤسسات التعليم العالي، فهي مؤسسات قادرة على



تلبية متطلبات أبعاد التنمية المستدامة ، نظرا لما تملكه من امكانيات علمية وبحثية، كما تتجلى المهمة في إعداد جيل واعى بقضايا البيئة، وإحداث تغيير في وعيم تجاه البيئة، من خلال ادراج مفاهيم الإستدامة البيئية، ومواد خاصة بالبيئة ضمن المناهج الدراسية، وتشجيع الطلاب على القيام بمشاريع التخرج في مجال البيئة الأمانة والنظيفة، ومن خلال مجموعة من الممارسات لحماية الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث، والحد من الإحتباس الحراري، وإعادة التدوير والتقليل من النفايات، إلى جانب أهمل المناطق الريفية، حيث أن المشكلات البيئية تقف حائلا دون نجاح العديد من مشروعات التنمية.

وتلتزم مؤسسات التعليم العالي بالمحافظة على البيئة، وتعزيز ممارسات الاستدامة في كل الأنشطة، وتقليل التأثيرات السلبية الناتجة عن الانشطة، وترشيد استهلاك المياه ومشكلة التدهور البيئي والكهرباء، والقرطاسية والنفايات، والعمل على إنشاء مساحات خضراء، إلى جانب دعم وتشجيع واستخدام الطاقة النظيفة، وإعادة التدوير والتقليل من النفايات، وتقديم استشارات للمؤسسات المجتمعية بشأن السياسات والإحترازاات البيئية.

#### 5- مساهمة مؤسسات التعليم العالي في نقل وتوطين التقنية

تلعب مؤسسات التعليم العالي دوراً محورياً في عملية نقل وتوطين التقنية، حيث أنها المصدر الرئيس للطاقات البشرية المؤهلة والقادرة على الإبتكار والإبداع وتطوير التقنيات، إذ تساهم في تطوير المنتجات والخدمات من خلال الشراكات مع القطاعات الأخرى في نقل التقنيات وتوطينها، كما توفر برامج تدريبية للقيادات في المؤسسات المجتمعية تمكثهم من فهم التقنيات واستخدامها، مما يعزز فرص التوطين. حيث أن أغلب الجامعات أنشأت حاضنات الأعمال لدعم الطلاب والباحثين لتحويل أفكارهم إلى مشاريع إنتاجية وصناعية، مع ضمان التقليل من الأثار السلبية، باستخدام ضمان الأمان السبراني وحماية الشبكات، بحيث أصبح من أهم وظائف تلك المؤسسات، قيادة عملية التطوير والتغير من خلال إيجاد "التكنولوجيا" المتطورة، التي لا يمكن الاستغناء عنها في كافة حالات المجتمع (سلما أو حربا)، فأصبح في عالمنا المعاصر يشمل مجالات الحياة كافة التجارية والصناعية والإدارية والتربوية وغيرها. (البرغني، أبوسمرة، 2007: ص141)

كما أن المؤسسات التعليمية تحاول ربط وتوظيف التقنيات الحديثة، بما يخدم أهداف المجتمع، وكيفية استخدامها لتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة، بتوعيتهم دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وأثار سلبية على البيئة، وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها. (الزهراني، الجبني، 2022: ص8)، ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم التقنيات الحديثة، المحافظة على البيئة، وتنتج الحد الأدنى من الإنبعاثات من الغازات والحرارة، والتي بلا شك ضارة بطبقة الأوزون، والبحث عن مصادر الطاقة البديلة كاستخدام الطاقة الشمسية وغيرها.

#### التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة:

لا شك أن المؤسسات التعليمية بشكل عام تعد رافداً حقيقياً ومعززاً لمسيرة التنمية والبناء في أي مجتمع من المجتمعات، وتعمل على خلق أجيال مسلحة بالعلم والايامن والولاء للوطن، ولقد فرضت التحديات التنموية المعاصرة على مؤسسات التعليم العالي مسؤولية إعادة النظر في فلسفتها وبرامجها؛ لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، من خلال توفير الكوادر الفنية المؤهلة التي تشارك في رسم وتنفيذ السياسات والطموحات المجتمعية، وإتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير وتحسين نوعية الحياة، ودعم مرتكزات الاستدامة. (تيسير، محمد، 2016: ص68)

ومما سبق ذكره، فالتنمية المستدامة تشير إلى التغير الإيجابي الذي تحدته المؤسسات التعليمية في مجالات التعليمية والاجتماعية والبيئية، وبما يلي احتياجات الحاضر دون الاضرار بمتطلبات المستقبل، معتمدة على الاسلوب الذي يتناوله المجتمع لاستثمار موارده لأقصى حد بغرض تحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محددة، وتحديد الوسائل والسبل والبدائل التي يمكن من خلال اتباعها لتحقيق الأهداف، وفي عصرنا الحاضر الذي يتسم بالتغيرات والتحديات والتحولت الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية السريعة، تزداد المشاكل والصعوبات التي تعيق تقدم أي مجتمع يسعي إلى الرقي والتنمية، وتأثر وظائف مؤسسات التعليم العالي فيه وتشابكة



وتعددة، وأصبحت علاقتها ببيئتها معقدة جداً، وتحد من القدرة على تحقيق الأهداف المنشودة، ويمكن تلخيص وعرض تلك التحديات في التالي:

- 1- اتساع مسؤولية مؤسسات التعليم العالي وتعدد نشاطاتها، وأصبحت الآمال المعقودة عليها كثيرة ومتنوعة.
  - 2- عدم وجود استراتيجيات أو سياسات واضحة لإغلب مؤسسات التعليم العالي، وغياب الرؤية الواضحة في المجال التنموي بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص.
  - 3- عدم تمتع مؤسسات التعليم العالي بالاستقلالية المناسبة التي تسمح لها بإدارة شئونها الأكاديمية والإدارية والمالية إدارة ذاتية، دون تدخل أو ضغوط خارجية عليها كمؤسسات، حيث تخضع بشكل كامل لوزارة التعليم العالي التي تتحكم في جل سياساتها، إلى جانب التذبذب المؤسسي،
  - 4- ضعف التمويل اللازم، وتعطيل الصرف على بنود الخاصة بتنفيذ الاستدامة بأبعادها، حيث أن نقص الموارد المالية، وضعف الامكانيات، يؤثر بشكل سلبي على مساهمة تلك المؤسسات، سواء في مجال استيعاب وتوظيف التقنيات الحديثة، أو في مجال الاهتمام بالبحث العلمي، أو في تلبية زتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
  - 5- انعدام الاستقرار السياسي، والتدهور الأمني وتفاقم الأزمات والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أن البلاد تمر بمراحل انتقالية متازمة، أدت إلى ضعف وتوقف الجهود التنموية لمعظم مؤسسات التعليم العالي.
  - 6- ضعف البنى التحتية لمؤسسات التعليم العالي من المباني والمختبرات والمعامل اللازمة التي تفي بتلبية متطلبات التنمية المستدامة، حيث أن أغلب البنية التحتية تضررت بسبب التوترات، الأمر الذي إعاق جهودها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة.
  - 7- عدم تحديث وتطوير المناهج الدراسية، بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، وافتقارها لمقررات ومفاهيم تفي باحتياجات الاستدامة، حيث أن أغلبها تعتمد على الأساليب التقليدية للتدريس المعتمدة على التلقين؛ مما يقتل روح الإبداع والابتكار.
  - 8- عدم توفر القيادات الوطنية المؤهلة لمعظم مؤسسات التعليم العالي، لعدم تحديد المواصفات الوظيفية والشروط التي في ضوءها يتم اختيار القيادات في جميع المستويات، ذلك لأن أساليب اختيار القيادات القادرة والمؤهلة كفيل قيامها بالادوار والمهام المتوقعة منها.
  - 9- عدم الاهتمام بدعم البحث العلمي، وتوفير الدعم المالي والتقني للبحوث العلمية المتعلقة بالاستدامة، وبمشكلات المجتمع وقضاياها، والعمل على تكثيف البحوث والدراسات في مجال التنمية المستدامة.
  - 10- عدم الاهتمام بإشعاع ثقافة ومبادئ وركائز التنمية المستدامة، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس والطلاب في المشاركة في إتخاذ القرارات بشأنها، والعمل على تحفيزهم وإدماجهم في سياسات المؤسسة، والإعتماد على العمل الجماعي والإبتعاد عن المركزية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
  - 11- عدم توفر المناخ التعليمي والبحثي المناسب للقيام بالأبحاث والتجارب العملية، وعدم تمويله، بلا شك أن توفير المناخ المناسب من شأنه تحسين العملية التعليمية والإدارية والمجتمعية والتنموية لتلك المؤسسات، كما أن افتقاد هذا المناخ يؤدي إلى كثير من جوانب الخلل في العمل والإنتاج.
  - 12- عدم الاهتمام بالشراكات المجتمعية مع مؤسسات المجتمع الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ لتوفير الدعم المتبادل في مجال التنمية المستدامة، وإيجاد تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والجهات الرسمية، لدعم الأبحاث والدراسات العلمية التي تساهم في تعزيز التنمية المستدامة.
  - 13- الإهتمام بالرأس المال البشري والإستثمار فيه سواء كانوا أساتذة، وطلبة وموظفين لتنمية روح الإبداع والإبتكار لديهم بما يضمن تنمية مؤسساتهم وتطورها، ومن تم تنمية المجتمع.
- أهم الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال استعراض السابق، يمكن عرض أهم الاستنتاجات، فيما يلي:



- 1- مؤسسات التعليم العالي من أهم المؤسسات التي تؤثر وتتأثر بالتنمية المستدامة، وتساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تلبية وتعزيز متطلباتها، من خلال العديد من المبادرات والبرامج، غير أنها لا تتمتع بالاستقلالية.
  - 2- وجود العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في سبيل تلبية متطلبات التنمية المستدامة، تتمثل في الجوانب القيادية، والمالية، والتنظيمية، والبحث العلمي، والمناهج الدراسية وغيرها.
  - 3- عدم وجود الخطط والبرامج والاستراتيجية التي تعمل المؤسسات في أطوارها، ومن شأنها تعزيز العملية التنموية.
  - 4- زيادة أهمية التنمية المستدامة في تحسين وضمان حياة الناس اليوم أكثر من أي وقت مضى، حيث أصبحت موضوع العصر.
  - 5- عدم وجود الية أو شراكات أو تنسيق أو تعاون بين القطاعين (العام والخاص) بشكل يساهم في تجسيد التنمية المستدامة، إلى جانب عدم وجود جهة استشارية متخصصة في المجال التنموي تقدم الدعم والمشورة..
- وفقا للاستنتاجات، سوف نعرض أهم التوصيات والمقترحات، ومنها:
- 1- العمل على تحديد أهداف واضحة، وتبني إستراتيجيات وسياسات محددة، حسب خصوصية كل مؤسسة، والتي من شأنها أن تعزز العملية التنموية وتزيد فاعليتها، ودعمها من قبل وزارة التعليم العالي.
  - 2- العمل على استقلالية مؤسسات التعليم العالي وتفويضها بما يمكنها من تنفيذ استراتيجياتها، وتكليف قيادات مؤهلة قادرة على الإيفاء بالتزامها، والاهتمام بتنمية الموارد البشرية لتدوير وتطوير عملية التنمية المستدامة.
  - 3- العمل على توفير الاستقرار السياسي والمؤسسي، وحلحلة كافة المشاكل والإزمات وتوفير الامن والامن، حيث أن ذلك شرط أساسي لاستمرار التنمية.
  - 4- زيادة تخصيص الميزانيات اللازمة لإنفاق على مشاريع التنمية في مؤسسات التعليم العالي، وتأمين المستلزمات والاحتياجات اللازمة، وتحريرها من الاجراءات الروتينية المعقدة، حيث أن صرف الأموال على الاستثمار والتنمية، سيساهم في تطوير دور المؤسسات في تلبية وتجسيد متطلبات التنمية المستدامة.
  - 5- الاهتمام بالبنى التحتية لمؤسسات التعليم العالي، ودعمها من جميع النواحي لإرتقاء بمستواها، والاستفادة منها في تحقيق وتجسيد أهداف التنمية المستدامة.
  - 6- تحديث وتطوير المقررات الدراسية بصورة دورية؛ بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، لتكون أكثر مواكبة للتطورات العلمية والمعرفية والتقنية، وأدراج المفاهيم التنموية لإكساب الخريجين المهارات اللازمة التي تحتاجها التنمية المستدامة.
  - 7- ربط مؤسسات التعليم العالي بشبكات وقواعد البيانات، لخلق الاحتكاك بالمراكز والاجهزة ورجال الاعمال وكل من له علاقة، لتجسيد عملية التنمية المستدامة، وزيادة تقوية أساليب الاتصال الفعال بينهم.
  - 8- توفير المناخ المناسب لمؤسسات التعليم العالي الذي يساهم في ترسيخ ودعم أهداف التنمية المستدامة .

#### المصادر والمراجع

##### أولا: الكتب:

- 1- الحوت، صبري، شاذلي، ناهد (2007). التعليم والتنمية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- 2- الحوات، الهادي، العوامي، عبد العالي، سعيد (2005). مسيرة التعليم العالي في ليبيا، ليبيا: النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.
- 3- الخضوري، سالم (2011). التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- 4- الدسوقي، إبراهيم (2004). التغيير الاجتماعي والوعي الطبقي، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- 5- العيسوي، عبد الرحمن (د.ت). تطوير التعليم الجامعي العربي، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- 6- العياصرة، رفيق (2012). التربية البيئية واستراتيجيات تدريسيها، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- 7- شامية، عبد الله (2016). تنمية الإدارة لإدارة التنمية المستدامة، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات .



- 8- عبيدات، ذوقان، وآخرون (1999). البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه)، الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- 9- وصوص، ديمة (2008). التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، عمان: دار الخليج لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

#### ثانياً: الكتب الاجنبية:

- 1-Solow.R.m,(1974). The Economics of Resources or the Resources of Economics,1-World commission on Environment and Development,1987,Oxford University.(2-United Nations,
- 3-Transforming our World The 2030 Agenda for Sustainable Development.

#### ثالثاً: الرسائل العلمية:

- 1- عشية، فتحي (2007). أدوار الإدارة الجامعية في مصر علي ضوء التحديات المعاصرة، كلية التربية، دمنهور، جامعة الإسكندرية.
- 2- الزهراني، محمد، الجبني، فهد (2022). دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز أنموذجاً.
- 3- العياشي، وردة (2016). دور الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة والأمن الشامل، مدى استفادة القطاعين العام والخاص من مخرجات الدراسات العليا لتحقيق أهدافها التنموية، كلية الإدارة والأعمال، بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.
- 4- القيزاني، عمر (2017). دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، وسبل تفعيله من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الليبية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة.
- 5- القوقا، عبدالوهاب (2015). تطوير كفاءة العمليات الداخلية لكليات التربية في جامعات محافظات غزة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- 6- بنور، فاطمة (2009). دور المرأة في التنمية البشرية، دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات المتعلمات في مدينة طرابلس، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طرابلس.
- 7- بوعمامة، خامرة (2018). جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية.
- 8- بنور، فاطمة (2009). دور المرأة في التنمية البشرية، دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات المتعلمات في مدينة طرابلس، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طرابلس.
- 9- بوعمامة، خامرة (2018). جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية.
- 10- وشوش، عبدالحميد (2023). دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بليبيا، دراسة ميدانية على كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة طرابلس.

#### رابعاً: المؤتمرات العلمية:

- 1- التل، شادية (1998). البحث العلمي في الوطن العربي وتوجهه لخدمة الجامعة والمجتمع، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، المنعقد في جامعة الإمارات العربية، العين 13-15 ديسمبر.
- 2- حسن، أميرة (2019). نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، المؤتمر السادس للتعليم العالي ومتطلبات التنمية، جامعة البحرين.
- 3- عماري، عمار (2008). إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العممي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد في سطيف، في الفترة بين (8/7) أبريل، الجزائر.



4- عزي، الأخصر وبرايمي، نادية (2016). دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة لواقع الجامعة الجزائرية، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعميم العالي.

#### المجلات العلمية وورقات العمل:

- 1- أبو عبادة، هبة (2021). دور الجامعات في التنمية المستدامة، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج، مجلة كلية المصطفى الجامعة، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، العراق.
- 2- الخوالدة، تيسير (2016). معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية، مجلة دراسات العلوم التربوية، الاردن، العدد السابع.
- 3- الدريج، محمد (2002). البحث الإجرائي تحسين للممارسات التربوية، ورقة عمل، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- 4- الرفاعي، عبد المجيد (2006). حول شبكة علمية للبحث والابتكار، مجلة العربي.
- 5- السنباني، عامر (2016). واقع التنمية المستدامة في جامعة ذمار، دراسة ميدانية لأراء عينة من أعضاء هيئة التدريس، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد الثالث.
- 6- السويدي، وضحي (1994). الجامعة ودورها في مجال البحث العلمي، مجلة التربية، العدد 11، قطر.
- 7- العتيبي، منصور (2015). مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارة الجامعية، دراسة تقييمية لمساهمة الجامعة في مجالات التنمية المستدامة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 8، العدد 3.
- 8- الفقوري، نجوى، عطية، الشريف (2024). دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة اجدابيا، المجلة الافروايسوية للبحث العلمي، المجلد الثاني، العدد الخامس.
- 9- السمدوني، أحمد (2005). تفعيل دور هيئة التدريس في الجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع، مجلة التربية، العدد، 127، الجزء الأول، كلية التربية بجامعة الأزهر، القاهرة.
- 10- صاطوري، الجودي (2016). التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، الجزائر.
- 11- فلوح، فايز (1999). البحث العلمي دليل على رقي الأمة ورغبتها في التقدم، نشرة جامعة دمشق، العدد 67.
- 12- البرغوثي، محمد، أبو سمرة، محمود (2007). مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة السالمية.
- 12- وشوش، عبد الحميد (2000). مساهمة الجامعات الليبية الخاصة في تعزيز متطلبات التنمية المستدامة، مجلة المعرفة، مدغشقر.

#### خامسا: المنظمات:

1- منظمة التغذية الفاو، (1989)

#### سادسا: اللوائح:

1- (لائحة 501 لسنة 2010)